ومفعلة مشتق على بناء المصدر الميمى واسم المكان والزمان، ولحقت التاء ببعض ألفاظ اسم المكان نحو: المقبرة والمزرعة والمدرسة والمشربة، وهى للتخصيص أى المكان المخصص لذلك[1].

وزيدت التاء فى بعض المشتقات من الجامد للدلالة على الحدث كقولهم: أرض مأسدة، تكثر بها الأسد، ومَسْبعة: تكثر بها السباع، ومذأبة: مثيرة الذئاب، ومثلها: أرض مبطخة: يكثر بها البطيخ، وقالوا للمكان: مأسدة ومقثأة ومفعاة ومسبعة، أى موضع الأسود والقثَّاء والأفاعى والسباع[2].

تصغير الأسماء المؤنثة

إذا صغرت المؤنث الثلاثى ألحقت به فى التصغير تاء التأنيث، فالتصغير يرد الأسماء إلى أصولها، وزيادة التاء فى المصغر تمنعه عن الالتباس بالمذكر أو ليفرقوا بينهما.

وكل مؤنث على ثلاثة أحرف تلحق به التاء؛ لئلا يلتبس بالمذكر نحو: يد: يُديَّة، عين: عُيينة، رِجل: رجيلة، فَخِذ: فُخَيذة، ساق: سويقة، قدم: قديمة، عَضُد: عُضيدة، هند: هنيدة[3]. ونُعْم (اسم امرأة): نُعَيمة، ومثله: دَعْد: دُعَيدة، وجُمْل: جُميلة.

لحقت بها التاء؛ لأنها مبنية على التأنيث قبل التصغير فى المعنى، فأكدوه بالتاء فى التصغير؛ لئلا يلتبس بالمذكر.

وقد لحقت التاء بالمؤنث المصغر؛ لأنه يرد الأسماء إلى ما كانت عليه، فالتاء فيه تأكيد لمعنى التأنيث، وهذا ليس مطرداً فى كل الثلاثى، فقد سمع عن العرب ترك

---

(1) الكتاب، جـ٢/٢٤٨، وشرح الرضى على الشافية، جـ١/٢٨٤.

(2) ارجع إلى: الكتاب، جـ٢/٢٤٩، وشرح الرضى على الشافية، جـ١/١٨٨، وحاشية الصبان، جـ٢/٣١٢.

(3) ارجع إلى: الكتاب، جـ٢/١٣٦، والمذكر والمؤنث، ابن الأنبارى، ص٣٠٥.

التاء فى بعضها، نحو: ناب: نُيب، حَرْب: حُرَيب، قوس: قُوَيس، عُرْس: عُـرَيس، ذَوْد (اسم الناقة التى يحمل عليها): ذوَيد، بطن: بُطَين، شَوْل (بقية اللبن والماء: شُويل، ضُحَى: ضُحَيّ.

وقد حمل العلماء ما لم تلحق به التاء من الثلاثى على وجوه أخرى غير التأنيث، قالوا إن التاء لم تلحق " نيب "؛ لأن الأنثى تسمت به بعد التصغير، وقيل: جعلوا اسم المذكر لها حين طال الناب وتقدم بها السن قياساً على قولهم: إنما أنت بطين أو إنما أنت بطن، وأنت عينهم، فصار نيب اسماً للمؤنث على الغلبة[1].

وكذلك تصغير الحرب: حريب؛ لأنهم أرادوا المصدر من قولهم: حربته حرباً مثل العَدْل، يقال: جاءت العَدْلُ المسلمة، فجرت مجرى العدل فى الوصف.

وإن أرادوا به المرة فقط دون المصدر قالوا: حريبة ونيبة[2]. وقيل الحرب من المحاربة، ثم صارت اسماً للواقعة، فهو مذكر سمى به مؤنث فصغر على أصله[3].

ولم تلحق التاء القوس فى التصغير؛ لأنه أجرى مجرى المذكر؛ لأنه فى معناه فالقوس فى معنى العود فحمل عليه فى المعنى وجرى عليه فى التصغير. وسمع عن العرب: قويسة على القياس[4]، وقيل القوس بمعنى التقوس والتعوج، فهى على معنى المذكر ثم صارت لمؤنث، وقد صغرت على أصلها، وبعض العرب قال: قويسة، وهو القياس.

والعرس سواء فى المذكر والمؤنث، والمذكر الأصل، فبقى على أصله فى التصغير، والعرس فى معنى التعريس (المصدر من عَرَّس بمعنى بنى بزوجه)[5]،

---

(1) المقتضب، جـ٢/٢٤٠، والكتاب، جـ٢/١٣٧.

(2) المقتضب، جـ٢/٢٤٠ .

(3) المخصص، ٩/١٧، والمذكر والمؤنث، ص٣٠٨.

(4) فى أسرار العربية، ص٣٦٦، المخصص، جـ٩/١٧، والمذكر والمؤنث، ص٣٠٨، ٣٠٩.

(5) فى أسرار العربية، ص٣٦٦.

وبعضهم قال: عُريس وعريسة.

وبعض العرب صغّر إبل وغنم: أُبيل وغُنيم، وبعضهم صغرها بالتاء وهو القياس: أبيلة وغُنيمة.

والضُحَى: لم يسمع فيها إلا ضُحيّ، ولم يقولوا ضُحيَّة؛ لئلا يضارع تصغير: ضَحْوة، والضحى مؤنث، يقال: ارتفعت الضحى[1].

والرباعى لا تلحق به التاء لكثرة حروفه، فاستثقلوا زيادة التاء فيه فتركوها نحو: عَنَاقِ (اسم امرأة): عُنَيق، الحرف الرابع فيها بمنزلة التاء فى فُعيلة، فقام الحرف الرابع مقام تاء التأنيث[2].

وبعض الرباعى لحقته التاء نحو: سُمَيَّه (من سماء) قيل: التاء بدل من الياء المحذوفة فى التصغير بعد اجتماع ثلاث ياءات، فالياء عوض عن المحذوف مثل: كرة، لغة، وقيل دخلته التاء بعد حذف الياء فصار كالثلاثى فلحقت به التاء مثل: دَلْو: دُلَيَّة، فحذف الياء الثالثة جعله بمنزلة الثلاثى، فخف فلحقت به التاء؛ لأنه أشبه الثلاثى[3].

ذِراع وكُراع، يذكران ويؤنثان، والأكثر فيهما التذكير، فمن أنثهما قال: كُرَيّعة وذريِّعة، ومن ذكرهما قال: كريِّع وذريِّع[4]، ولو كان الذراع والكراع مؤنثين محضين لم يُقل فى تصغيرهما ذريّع وكريِّع.

والعقرب عام فى الذكر والأنثى، فإن كان المراد من المصغر المذكر لم تلحق به التاء، يقال: عُقَيرب، وإن كان المراد الأنثى زيدت التاء: عُقَيربة[5].

---

(1) المخصص، جـ٨/١٧، والمذكر والمؤنث، ص٣٠٩.

(2) المذكر والمؤنث، ابن الأنبارى، ص٣٠٨، ٣٠٩، والمخصص، جـ٨/١٧.

(3) الكتاب، جـ١٣٦/٢.

(4) المذكر والمؤنث، ابن الأنبارى، ص٣٠٩.

(5) المذكر والمؤنث، ابن الأنبارى، ص٣١٠.

زادوا التاء فى الرباعى ليميزوا بين المذكر والمؤنث، فالاسم العام فى النوعين، لحقت التاء بمؤنثة، وبعض العرب قال: عقرب للمذكر، وعقربة للمؤنث.

وما كان مخصوصاً بالمؤنث للرباعى لم تلحق به التاء نحو: أتان: أُتيِّن.

وتصغر نعوت المؤنث الرباعية بغير التاء نحو: طالق: طويلق، طامث: طوَيمث، حائض: حُوَيض.

والمرأة التى تسمت بمذكر تلحق التاء بالثلاثى منها، ليعرف أنه لمؤنث نحو: بَرْق: بريقة، ثغر: ثغيرة، عَرَب: عُريبة، حسن: حُسَينة، عُمَر: عُميرة، حجر: حجيرة. وقد زيدت التاء؛ لأن الاسم صار علماً خالصاً لها.

وإن كان علم المذكر أصله لأنثى، لم تحذف منه التاء نحو: حمزة يقال: حُمَيزة، طلحة: طُليحة.

وإن كان مؤنثاً معنوياً وهو علم مذكر لحقت به التاء لمن تسمى من الرجال بعين وأذن يقال: عُيينة وأذينة، وهما لمذكر، وبعض العلماء رأوا أنها صغرت قبل أن يتسمى بها المذكر، فتسمى بها على لفظها ومن أشهر الأعلام: عُيينة بن حصن الفزارى وعروة بن أذينة (شاعر أموى)[1].

ورأى سيبويه أن المرأة إذا تسمت بحجر قلنا حجيرة؛ لأن حجراً صار علماً خالصاً لها وليس بصفة، وليس اسماً مشتركاً بين النوعين مثل: عقرب وعنكبوت، والمراد تصغيره علم المؤنث، نقول: حجيرة، وإن تسمت المرأة بفرس قلنا: فريسة مثل حجيرة، وإذا سمى الرجل بمؤنث كعين وأذن، فلا تلحق التاء به لأن المراد به المذكر نقول عيين وأُذَين، وما لحقت به التاء من ذلك وقع للمذكر على لفظه، فقد كان لمؤنث وتسمى به المذكر على لفظ المؤنث[2].

---

(1) الكتاب، جـ٢/١٣٧، والمذكر والمؤنث، ص٣١٣.

(2) الكتاب، جـ٢/١٣٧.

وهذا تفسير سيبويه لبعض الأعلام التى تسمى بها الذكور، وهى على لفظ الإناث. ومن ذلك عيينة بن حصن وعروة بن أذينة، وهما مؤنثان معنويان.

وهنالك أسماء إناث تسمى بها رجال ومنها: طلحة وطليحة، وعبدة وعبيدة، سَمْرة وسميرة، سراقة وسُريقة[1].

وهذا يُجوِّز الوجهين: الإبقاء على التاء أو حذفها فى التصغير إذا كانت لمذكر، فإن كانت لمؤنث فلا تحذف التاء.

والمؤنث يصغر على علامة التأنيث دون حذفها، فيضم أوله ويفتح ثانيه، وتزاد ياء ساكنة ثالثة، وتترك علامة التأنيث على ما كانت عليه قبل التكبير دون تغيير فى حرفها، يقال: سَلَمة: سليمة، طلحة: طُليحة، سوداء: سويداء، صفراء: صفيراء، لَيْلى: لُيَيْلَى، بُشرى: بُشَيْرى، أُخرى: أُخَيْرَى[2].

ولا يكسر الحرف الذى بعد ياء التصغيرة؛ لأن الحرف الأخير بمنزلة التاء فى سَلمة، ولم يكسر فى سَلَمَة؛ لأن التصاق التاء بالاسم بمنزلة الاسم المركب حضرموت، وبعلبك ففتح الحرف الأخير فى حضر وبعل.

وهمزة الإلحاق فى نحو: علباء وحرباء، أصلها الياء عند جميع العلماء، وألف التأنيث فى الممدود أصلها الألف عند البصريين، صفراء: صفرى، سوداء: سودى، والكوفيون يرون أصلها الياء، وكذلك يرون ألف الإلحاق المقصورة نحو: أرطى (اسم نبات).

فإن جاءت الألف لغير التأنيث كسر الحرف بعد ياء التصغير وصارت ألف الإلحاق ياء وجرى ألف الإلحاق مجرى ألف مرمى؛ لأنها كنون رَعْشَن، نحو: مِعْزَى: مُعَيزٍ، زيدت ياء ساكنة وكسر ما بعدها (الزاى) ثم حذفت الياء كما

---

(1) ارجع إلى الأعلام المذكورة فى كتب: سير أعلام النبلاء، وتاريخ الإسلام للذهبى، وصفة الصفوة لابن الجوزى، والاستيعاب لابن عبد البر.

(2) سيبويه، جـ٢/١٠٧.

حذفت للتنوين فى قاضٍ وماضٍ.

فإن كانت ياء إلحاق لإلحاق بناء الكلمة بغيرها كُسر الحرف الذى يلى يـــاء التصغير وحذفت ياء الإلحاق فى غير المعرف بالألف واللام لالتقاء الساكنين، وهو الياء الساكنة والتنوين، نحو: مِعْزَى: مُعَيْزٍ، قياساً على هِجْرع: هُجَيْرِع، أَرْطـــى: أريطٍ، كسرت الطاء قياساً على جَعْفر: جُعَيفِر، فتجرى فى اللفظ مجرى ما ألحقت به من الرباعى[1].

وإن كانت الألف خامسة فكانت للتأنيث أو لغيره حذفت نحـــو: قرقـــرى: قريقر، حبركى: حبيرك، والألف تحذف منها؛ لأنها بمنزلة ألف " مبـــارك " الـــتى تحذف عند التصغير مُبَيرِك[2].

وكل ثلاثى لحقته زائدتان، فكان ممدوداً منصرفاً يصغر كتصغير الممدود الذى هو بعدة حروفه، فالهمزة فيه بدل من الياء مثل الممدود حمرى وحمراء فأشبهه، ومن ذلك: علباء: عُلَيبِيّ، وعلباء ملحق بقرطاس، ومثله: شمـــلال ملحـــق بقرطـــاس، حرباء: حريبِيّ، سقاء: سُقيقِيّ، مقلاء: مُقيلِيّ، رداء: رُديّ، كساء: كُسَيّ، والأصل فيهما: كُسِيّ، ورديّ، فاجتمعت ثلاث ياءات فاستثقلوا ذلـــك فأســـقطوا اليـــاء الأولى، فلم تأت الكسرة بعد ياء التصغير، وقيل الياء الأخيرة هى التى حـــذفت، فوزنه فُعَيل، وهو وزن قضيّ وعطى[3].

غوغاء: قيل وزن فِعلال مثل: فضفاض وزن فَعلال وتصغيرها: غُوَيغِيّ، مثـــل فضيفيض، وقيل: وزن فَعْلاء بمنزلة عوراء، تصغيرها: غويغاء مثـــل: عُـــوَيراء[4]. وقُوْباء: بمنزلة قُسْطاس، وتصغيرها: قُيبِيّ، وقُوْباء بمنزلة فُعَلاء، تـــصغيرها: قُويبـــاء

---

(1) الكتاب، جـــ٢/١٠٧، والمذكر والمؤنث، ص٣١٥.

(2) الكتاب، جـــ٢/١٠٨.

(3) الكتاب، جـــ٢/١٠٨.

(4) الكتاب، جـــ٢/١٠، ٣٨٦.

وزن فعيلاء[1]. وهى تصغر على ما يصغر عليه الممدود حمراء وصفراء.

ومعطاء وزن مِفْعَال: مُعَيطىّ؛ لأن المدة ليست مدة تأنيث بل زائدة قبل لام الكلمة مثل همزة سماء وقضاء.

وخنفساء: خُنيفساء؛ لأنها مدة تأنيث لا تحذف الألف؛ لأنها بمنزلة الألف فى بنات[2]، وإذا صغرت اسماً فيه ألف ونون زائدتان لا يتغير الحرف الذى بعد ياء التصغير نحو: سكران وغضبان: سُكَيرَان وغُضيبان، وهذا مطرد فى فَعْلان ومؤنثه فَعْلَى، فالألف والنون فى المذكر بمنزلة الألف والهمزة فى حمراء وصفراء، وسكرانة وغضبانة: سُكيرانة وغضيبانة، فلا تتغير الألف والنون فيها، وتبقى التاء فى التصغير لتميزه عن المذكر سُكيران وغُضيبان[3].

وبعضهم جعل الأنثى: سكرة وسكرى وسكرانة، وسكرانة لغة بنى أسد، وتصغيرها: سُكيرة وسُكَيرى وسُكَيرانة.

فإن كانت النون أصلية والألف مزيدة، قلبت الألف ياء ولم يتغير بحذف النون؛ لأنها من بنية الكلمة نحو: أُقْحُوانة: أُقيحِينة[4].

وتصغر أسماء المدن نحو: حِمص: حُميصة، حلب، حليبة، تدخله التاء؛ لأنهن مؤنثات على ثلاثة أحرف، ولا تلحق التاء الرباعى نحو: فارس: فُويرس؛ لأنها مؤنثة على أربعة.

وما كان مذكراً فى اللفظ تلحق به التاء نحو: واسط ووسيط، ويجوز قلب الواو همزة: أُوَيْسط.

وأسماء المدن المركبة تجعل اسماً واحداً نحو: بعلبك: بُعَيلبك، ويجوز بعيلة،

---

(1) الكتاب، جـ٢/١٠٨.

(2) الكتاب، جـ٢/١٠٨.

(3) الكتاب، جـ٢/١٠٧، ١٠٨، والمذكر والمؤنث، ص٣١٧.

(4) الكتاب، جـ٢/١٠٨، والمذكر والمؤنث، ص٣١٨.

وحضرموت: حضيرموت[1]. ويجوز بعل بكيك، فإن حذف العَجُز قيل: بعيلة، ويقولون فى خمسة عشر: خُميسة عشر، حضرموت: حُضَيرموت، وحُضَيرم، وحُضَيرة، وحَضرمويتة.

وتصغير المركب المزجى فيه وجوه كثيرة[2].

وتصغير أسماء الفواكة: كُمثراة: كُميثرة، حذفت إحدى الميمين، ويجوز: كُميثرية، والجمع: كُميثرات، حَلْباة: حُلَيباة، والباقلاء: بويقلة، والجمع بواقل، ويجوز بويقيلة، على من جمع الباقلاء على بواقيل، ومن قال: باقلاة: صغرها: بويقلاّة بتشديد اللام[3].

تأنيث الفعل

يؤنث الفعل بالتاء إذا أُسند إلى المؤنث أو إلى ما حمل على معنى المؤنث من الألفاظ التى أسند إليها الفعل.

ويؤنث الفعل وجوباً وجوازاً: يؤنث وجوباً إذا أسند إلى مؤنث حقيقى التأنيث اتصل بالفعل، فلم يفصله عنه فاصل نحو: قامت هند، وكذلك المبنى للمجهول نحو: ضربت هند، وضربت الهندان.

ويؤنث كذلك الشبيه بالفعل، ومنه الفعل الجامد، ويجوز فيه التأنيث نحو: نعم المرأة هند، ونعمتِ المرأة هند.

ولا يؤنث فعل التعجب نحو: أكرم بهند؛ لأنه غير متصرف؛ ولأنه لازم والفاعل فى صورة المفعول، ويجوز إن كان الفعل متعدياً نحو: ما جائتنى من امرأة وكفت بهند، يجوز تأنيثه لجواز نزع الجر من الفاعل وجواز تعدى الفعل[4].

---

(1) الكتاب، جـ٢/١٣٦، والمذكر والمؤنث، ص٣١٩.

(2) المخصص، جـ٧/٩٥، والمقتضب، جـ٤/٢٠، والكتاب، جـ٢/١٣٦.

(3) المخصص، جـ١٧/٩٥، ومجالس ثعلب، ص٢٩٨، والمذكر والمؤنث، ص٣٢٢.

(4) شرح الكافية، جـ٣/٤٠٦، ٤٠٧.

ويجوز التذكير والتأنيث إن كان الفاعل المؤنث منفصلاً عن رافعه بـ " إلا " نحو: ما قام إلا هند، وما قامت إلا هند.

ويجوزان كذلك إن فصل فاصل بين الفعل والفاعل نحو: قامت اليوم هند، وقام اليوم هند، قال تعالى: ﴿فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾[البقرة:٢٧٥].

ويجوزان إن كان الفاعل غير حقيقى التأنيث أو مجازى نحو: طلع أو طلعت الشمس والتأنيث أفصح، فإن تقدم الفاعل ورفع ضمير، وجب تأنيث الفعل؛ وإن كان الضمير يعود على مجازىّ التأنيث نحو: الشمس طلعت.

ويجوزان كذلك إن كان الفاعل من جموع التكسير مذكراً أو مؤنثاً كرجال ونسوة، قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾[الحجرات:١٤]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف:١٤].

يؤنث جمع الذكور على معنى الجماعة، ولم يؤنث مع المسند إلى جمع الإناث المكسَّر؛ لأن ظاهر لفظ جمع التكسير كظاهر المسند إلى المؤنث غير الحقيقى، فالتأنيث فيه بالتأويل فهو بمعنى الجماعة، ومن ثم يستوى الفعل المسند إلى جماعة الذكور وجماعة الإناث، يقال: قام الرجال، وقام النساء، أو قامت الرجال وقامت النساء؛ لأن المؤنث غير مخصوص بعلامة تأنيث بل يؤنث حملاً على معنى الجماعة، فأزال المعنى المجازى حكم الحقيقى فى وجوب التأنيث، ومن ثم وجب التأنيث عند ظهور العلامة فى المثنى والجمع، يقال: قامت البنتان وجلست الهندات، وجب التأنيث لبقاء لفظ المفرد المؤنث فى المثنى والجمع[1].

ويجوز الوجهان فى جمع التكسير من العاقل وجمع المتسمى بالمؤنث نحو: الرجال والطلحات قاموا، أسند إلى واو الجماعة مراعاة لمعنى الذكور، فالرجال والطلحات لذكور، ويجوز التأنيث: الرجال والطلحات قامت، ويجوز تقوم، ويجوز قائمون

---

(1) شرح الكافية، جـ٣/٤٠٧، ٤٠٨.

على معنى جمع الذكور، والتأنيث حملاً على معنى المؤنث " جماعة "[1].

والتأنيث واجب فى العاقل وغير العاقل إن تقدم، وأسند الفعل إلى ضمير؛ لأن الضمير يكون لمؤنث يقال: الغرفات بنيت، والدور هدمت؛ لأن المعنى بتأويل الجماعة، ويجوز أن تلحق به النون؛ لأن النون وضعت لجمع الإناث.

وحكم الملحق بجمع المذكر كحكم جموع التكسير لتغير لفظ مفردها، فحكم البنين حكم الأبناء: فيجوز: البنون قاموا، ويجوز: قامت، لعدم بقاء لفظ مفردة فى الجمع، فالمفرد ابن[2].

وحكم المؤنث المجموع بالواو والنون كحكم المجموع بالألف والتاء نحو: سنين جمع سنة، وأرضين جمع أرض، يقال: مرت سنون، وتصحرت أرضون، جرى حكم المجموع بالألف والتاء عليها؛ لأن حقها الجمع بالألف والتاء، فالواو والنون فيهما عوض من الألف والتاء[3].

وتاء مضارع الغائبة حكمها كحكم التاء التى تلحق بالفعل، ومثلهما النون التى تلحق بالفعل مع وجود فاعل ظاهر نحو: قمن البنات وفرحن النسوة، قال الفرزدق[4]:

ولكم دَيافى أبوه وأُمُهُ بحَوْران يعصِرنَ السليط أقاربه

الشاهد: يعصرن السليطَ أقاربُه، اتصل بالفعل نون النسوة وهى فاعل، ثم أتى بالفاعل أقاربه، فجاء بضمير الأقارب على لغة ظلمونى الناس فجمع بين الفاعل وضميره، وهى لهجة غير مشهورة، ومثلها: قاما أخواك.

---

(1) شرح الكافية، جـ٣/٤١٠.

(2) شرح الكافية، جـ٣/٤٠٨، ٤٠٩.

(3) شرح الكافية، جـ٣/٤٠٩.

(4) ديوان الفرزدق، جـ١/٤٦، وشرح الكافية، جـ٣/١٩، ديافى: نسبة إلى قرية بالشام وهى دياف، السليط: الزيت.

ويجوز فى الفعل المسند إلى اسم الجنس، مايجوز فى جمع التكسير نحو: انقعر النخل، وانقعرت النخل وانقعرن.

ويجوز كذلك فى اسم الجمع (ما لا واحد له من لفظه) نحو: حضرت الإبل وحضر الإبل، ومثله الغنم، والخيل، وبعض العلماء رجح التأنيث وبعضهم أوجبه فى الإبل والغنم والخيل، والمرجح جواز الوجهان، والركب يجوز فيه: مضى الركب ومضت الركب، ومضوا[1].

ويقال فى العدد عن الأيام التى مضت من الشهر: اليوم الأحد لثلاث خَلَوْن أو مضين أو بقين من الشهر، والمراد بالتأنيث هنا الأيام أو الليالى، أنشد الفراء:

خُطَّ هذا الكتابُ فى يومِ سَبْتٍ لثلاثٍ خلون من رَمضانِ

وهذا جائز حتى العَشر، ويقال فيمازاد عن العشر: لإحدى عشرة ليلة مضت وخلت، ولاثنتى عشرة ليلة خلت ومضت، وهذا جائز إلى تسع وعشرين، يقال لإحدى وعشرين مضت وخلت من الشهر، ولخمس وعشرين مضت من الشهر[2].

وبعض العلماء أجاز أن يقال: لخمس مضت وخلت، ولخمس عشرة مضت وخلت؛ لأن الأيام جمع كسرة، والتاء علامة لجمع المؤنث الكثير نحو: الهنود قامت، والزينبات جلست، ومن ثم رأوا أن النون تكون فى العدد القليل نحو: لخمس خلون ومضين؛ لأن النون علامة جمع المؤنث القليل، فإن كثر العدد عن العشر استخدمنا التاء: لثلاث عشرة خلت ومضت، وهو بمنزلة: الهندات قمن والهنود قامت، فالجمع السالم جمع قلة وجمع التكسير جمع كثرة، فجمع القلة تكون فيه النون نحو: النسوة تحدثن، نسوة جمع قلة. وجمع الكسرة بالتاء نحو: النساء

---

(1) شرح الكافية، جـ٣/٤١١.

(2) المذكر والمؤنث، ص٢٨٢.

تحدثت، فجعلوا ما دون العشر قلة وما زاد عنها كثرة[1].

ويخاطب المؤنث المفرد بالتاء المكسورة نحو: أنتِ مجتهدة، وأنتِ نجحتِ، خص المؤنث بالكسر؛ لأن الكسرة من الياء، والياء مما يؤنث بها نحو: تفعلين وتصلين، وجعلت الفتحة للمخاطب المذكر.

ويقال فى خطاب المثنى المؤنث: أنتما نجحتما، ومثله المذكر، فاستوى النوعان فى المثنى، لاتفاق معناهما، ويقال فى المضارع: أنتما تعملان بجد، بتاء فى أول المضارع فى النوعين، ويختلفان فى الجمع فيقال للمذكر أنتم نجحتم وأنتم تعملون بجد.

ويقال للمؤنث الجمع: أنتن نجحتن، وأنتن تعملن بجد، اختلفا فى الجمع، للتفريق بين النوعين؛ لأن ضمير الجمع اختلف[2].

وأصل ضربتم فى المذكر ضربتموا بواو بعد الميم، كالألف فى المثنى أنتما ضربتما، فالألف للتثنية بعد الميم، فجعلت الواو فى ضربتموا دليلاً على الجمع فى مقابل الألف فى التثنية، ثم حذفت الواو من الجمع تخفيفاً، وبقيت فى المثنى للتفريق بين المثنى والجمع، ومن ثم تعود الواو ثانية عند اتصال ضمير المفعول فى سألتمونيها، وقيل الواو للإشباع، والأرجح أنها ردت على الأصل سألتموا قياساً على الواو فى قالوا وجرياً عليها، وقد حذفت الواو فى الجمع، لتوازى النون فى البنات قمن ونجحن بحرف واحد للتأنيث، فرد جمع الذكور إلى الميم، وحذفت الواو[3].

والتاء فى قامت هند، مؤذنة بأن الفاعل مؤنث، والتاء حرف وليست بضمير فلا يجوز أن يسبق الضمير الاسم الظاهر والفعل لا يرفع فاعلين، ومن ثم دخلت

---

(1) المفصل، جـ٢/٩٤، والمخصص، ١٦/٨١، والمذكر والمؤنث، ص٢٨٢، ٢٨٣.

(2) ارجع إلى: شرح المفصل، م٢/٢٦.

(3) نفسه.

تاء التأنيث فى المثنى المؤنث نحو: الهندان قامتا، فالتاء حرف والألف ضمير، وتأنث الفعل بالتاء، وهى حرف.

ونقول فى الجمع الهندات نجحن، وتلحق التاء بالفعل مع الفاعل الظاهر نحو: الهندات، وبعض العرب جعلوا النون حرفاً بديلاً للتاء نحو: ضربن الهندات، ومنه قول الفرزدق[1]:

ولكم دَيافى أبوه وأُمُهُ بحَوْران يعصِرنَ السليط أقاربه

الشاهد: إثبات النون لتكون دليلاً على إثبات الفعل للجماعة التى تحمل على المؤنث.

وكاف المخاطب تكسر مع المؤنث، قال تعالى: ﴿يُبَشِّرُكِ﴾[آل عمران:٤٥] كسرت الكاف وفتحت فى مخاطبة المذكر ليفرقوا بينهما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِيَحْيَى﴾[آل عمران:٣٩]، ويستوى المذكر والمؤنث فى خطاب المثنى: ضربتكما، ويختلف فى الجمع يقال: ضربتكم لجمع الذكور، وضربتكن لجمع الإناث[2]، ويقال: غلامكم للذكور، وغلامكن للإناث.

ويقال فى مخاطبة المؤنثة: أن تقولين كذا، وأنت تزعمين كذا بالياء، وهى الضمير، والنون للرفع مثل نون يفعلون وتفعلون وتفعلان ويفعلان، ويقال: غلامى بالياء للمتكلم المذكر والمؤنث، ويقال: غلامه للغائب وغلامها للمؤنثة الغائبة، ويقال: قال وقالت، وكتابه وكتابها[3].

والمتكلم: أنا ونحن للنوعين، أنتَ بالفتح للمذكر وأنتِ بالكسر للمؤنث، والكسر للمخالفة وأنتما للنوعين وأنتم للذكور وأنتن للإناث.

---

(1) الديوان، جـ١/٤٦، وخزانة الأدب ١٦٣/٥، وشرح المفصل، م٢/٢٨، ٢٩، وديافى منسوب إلى دياف وهى قرية بالشام والسليط الزيت.

(2) شرح المفصل، م٢/٣١.

(3) شرح المفصل، م٢/٣١.

وهو للغائب وهى للغائبة وهما للنوعين، وهم للذكور وهن للإناث، والمنصوبات إياكَ بفتح الكاف للمذكر وبالكسر للمؤنث، وإياكما للنوعين فى المثنى، وإياكم للذكور وإياكن للإناث، وجاء: إياهموا بالواو، وإياهنّ للإناث بتضعيف النون[1].

ويقال فى الأمر للواحد: اذهب، وياء المخاطبة للواحدة: اذهبى واركعى واسجدى، ويقال للمثنى: اذهبا، ويستوى فيه النوعان، ويقال للذكور: اذهبوا وللإناث اذهبن، وبعض الجمل بمعنى الأمر، قال تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾[البقرة:٢٣٣] والمعنى: ليرضعن أولادهن.

وبعض الألفاظ جاءت فى العربية لمعنى الأمر، وبعضها عام فى النوعين، وبعضها يقع فيه تخصيص للنوع ومنها:

هات: فعل أمر ملازم صيغة الأمر، بمعنى: ائت بكذا، والأصل فيه: هاتى، فحذفت الياء للجزم، يقال: هاتِ يا رجل، ويقال للمؤنثة: هاتى يا امرأة، والأصل: هاتين فحذفت النون للجزم مثل: اركعى واسجدى، فحذفت ياء الفعل (فى موضع اللام)؛ لأنها سكنت قبل ياء الضمير المخاطب فحذفت لالتقاء الساكنين.

ويقال للرجلين: هاتيا يا رجلان، جزم بحذف النون، ويقال للمؤنثتين: هاتيا يا امرأتان، حذفت النون للجزم، ويقال للذكور: هاتوا يا رجال، والأصل: هاتيون، فحذفت النون للجزم، وحذفت الياء لسكونها وسكون ياء الجمع[2].

ويقال للإناث: هاتِينَ يا نسوة، الياء لام الفِعْل، والنون للتأنيث (فاعل)[3]. يقال: مالك إذا قلت لك: هات ديناراً لا تهاتية؟.

---

(1) شرح المفصل، م٢/٣٨، ٣٩.

(2) إصلاح المنطق، ص٢٩١.

(3) المذكر والمؤنث، ص٣٣٠.

وللرجلين: مالكما إذا قلت لكما: هاتيا ديناراً لا تهاتيانه؟، وتقول للرجال: مالكم إذا قلت: هاتوا ديناراً لا تهاتونه، ويقال للإناث: مالك إذا قلت لكِ: هاتى ديناراً لا تهاتينه، ومالكما إذا قلت لكما: هاتيا ديناراً لا تهاتيانه؟ ويقال للنسوة: مالكن إذا قلت لكنَّ هاتين ديناراً لا تهاتينه؟[1].

تعال: فعل غير متصرف ملازم صيغة الأمر وحذف منه الألف، والأصل: تعالى، وتصير ياء عند اتصال ضمير المثنى بها.

يقال للذكور: تعالَ يا رجل، وتعاليا يا رجلان، وتعالُوا يا رجال، حذفت الألف فى المفرد للجزم، وحذف فى الجمع لالتقاء الساكنين، (تعاليوا) والنون علامة الجزم فى المثنى والجمع.

ويقال للواحدة: تعالىْ يا امرأة، والأصل: تعاليين، فحذفت ياء الفعل الأولى لالتقاء الساكنين، وحذفت النون للجزم، ويقال للاثنتين: تعاليا يا امرأتان، قلبت الألف ياء لمجيء ألف المثنى بعدها، وحذفت النون للجزم، ويقال لجماعتهن: تعالَينَ يا نسوة.

ويقال للرجل: مالك إذا قلت لك: تعالَ لا تتعالى؟ وللرجلين: مالكما إذا قلت لكما تعاليا لا تتعاليان؟ وللرجال: مالكم إذا قلت لكم: تعالوا لا تتعالون؟ ويقال للمرأة: مالِك إذا قلت لك تعالى لا تتعالين؟ وللمرأتين: مالكما إذا قلت لكما: تعاليا لا تتعاليان؟ ونقول للنسوة: مالكنَّ إذا قلت لكن: تعالين لا تتعالين؟[2].

هلمَّ: اسم فعل أمر بمعنى أقبل، ويلزم لفظاً واحداً فى لغة الحجاز فلا يتصل به ضمير، فيستوى فيه الواحد والاثنان والجميع والذكر والأنثى: يقال للواحد: هَلُمَّ

---

(1) المذكر والمؤنث، ص٣٣١، ٣٣٢.

(2) المذكر والمؤنث، ص٣٣١.

يا رجل، وللمثنى: هلمّ يا رجلان، وللرجال: هلـمَّ يـا رجـال، قـال تعـالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[الأحزاب:١٨].

وقال الشاعر:

وكان دعا دعوةً قومَهُ هَلُمَّ إلىَّ أمركم قد صُرِمْ

ويؤمر المؤنث بلفظ هلم دون تغيير، يقال: هَلَمَّ يافتاة، وهلمَّ يا فتاتان، وهَلـمَّ يا نسوة[1].

وبعض العرب يصلها باللام فتدخل على ضمير المخاطب هَلمَّ لك، وهَلُمَّ لكما وهلم لكم، وللمرأة: هلم لكِ، وللاثنتين: هلم لكما، ولجماعتهن: هلم.

وتميم تجرى هلمَّ للواحد والاثنين والجميع ذكوراً وإناثاً، فتوحد وتثنى وتجمع، يقولون: هلمَّ يا رجل، وهلمَّا يا رجلان، وهلموا يا رجال.

ويقال للمؤنث هلمى يا فتاة، وهلما يا فتاتان، وهلمنَّ يا نـسوة (بتخفيـف النون وتثقيلها)، ويجوز: هَلْمُمْنَ يا نسوة.

ويقولون فى الإقبال على الشيء: هَلمَّ إلى كذا (أهلم وزن أهريق)، وسمع فيه: لا أَهلِمُّ ولا أَهَلُمُّ[2].

هاء: بمعنى تعال وهلمّ، وقيل: خذ، يقال للواحد: هاءَ يا رجُـلُ، وللـرجلين: هاؤنا يا رجلان، وللجميع: هاؤُمُ، قال تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ﴾[الحاقـة: ١٩] بمعنى تعالوا أو هلموا.

ويقال للواحدة: هاءِ يا امرأة (بكسر الهمزة)، وللاثنتين: هاؤمـا، وللنـسوة: هاؤُنّ، وهذا أفصح ما ورد فى " هاء ".

وهنالك وجوه أخرى منها: قولك للرجل: هَأ يا رجل (مثل خف يـا رجُـل

---

(1) الكتاب، جـ٢/١٥٨، والمقتضب، جـ٣/٢٥، وإصلاح المنطق، ص٢٩٠.

(2) إصلاح المنطق، ص٢٩٠، والخصائص، جـ٣/٢٣٠، والمخصص، جـ١٤/٨٦، ٨٩.

بحذف الألف)، ويقال للرجلين: هاءا (مثل: خافا)، ويقال للجميع: هاءوا (مثل: خافوا)[1].

ويقال للمرأة: هائى يا امرأة بإثبات الياء (مثل: خافى). قال الشاعر[2]:

فقلتُ لها هائى فقالتْ بِراحة تُرَى زَعْفَراناً فى أسِرَّتِها وَرْدَا

ويقال للمرأتين: هاءيا يا امرأتان، ويقال للنسوة: هأن يا نسوة[3].

وجاء فيه: هاءِ يا رجل على مثال هاتِ يا رجل، وللرجلين: هائيا يا رجلان، وللجميع: هاءوا يا رجال، ويقال للمرأة: هائِى يا امرأة مثل: اسجدى واركعى، وللاثنتين: هائيا يا امرأتان، ويقال للنسوة: هائين يا نسوة على مثال: هاتين يا نسوة. وجاء فيه توحيد لفظ " هاء " دون تغيير، يقال: هاءِ يا رجل، وهاءِ ياقوم، وهاءِ يا نسوة، وهذا مقيس على " ذلك " قال تعالى: ﴿ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ﴾ [البقرة:٢٣٢] و ﴿ذَلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ﴾[الطلاق:٢].

وجاء فيه زيادة كاف المخاطب والمخاطبين والمخاطبات، وهى لهجة بنى دُبَير: يقولون: هاءَكَ يا رجل، وللاثنين: هاءَكما، وللجمع: هاءَكمِ، ويقال للواحدة: هاءَكِ، وللاثنتين: هاءكما، وللنسوة: هاءكن[4].

تغليب المذكر على المؤنث

المذكر يغلب على المؤنث إذا اجتمعا فى جمع أو ضمير أو أسند إليهما فعل أو الإخبار عنهما، ويرجع تغليب المذكر إلى دخول الإناث فى جماعة الذكور؛ ولأنهن تبع للرجال، فإن كان الكلام مخصوصاً بالإناث كان الكلام لهن.

ويذكر الفعل تغليباً إذا تقدمه مذكر ومؤنث، يقال: الرجل والمرأة قعدا وقاما،

---

(1) المذكر والمؤنث، ص٣٣٣، والقرطبى، ١٨/٢٠٦.

(2) شرح القصائد السبع، ٣٣٨، الأسرة: الخطوط فى باطن الكف.

(3) إصلاح المنطق، ص٢٩٠، ٢٩١، والمخصص، جـ١٤/٩٠، ٩١.

(4) إصلاح المنطق، ص٢٩١، والمذكر والمؤنث، ص٣٣٤، وشرح المفصل، جـ٨/١٢٦، والخصائص، جـ٢/١٩٦.

ولا يجوز: قامتا وقعدتا فى حضرة المذكر؛ لأنه الأصل والمؤنث مزيد عليه، فقد زادوا فى المذكر التاء ليكون للمؤنث نحو: مُعَلِّم: معلمة فزيدت التاء على لفظ المذكر فهو أصل للمؤنث ويغلب عليه. وما وقع مخالفاً ذلك له وجوه من التأويل: يقال: الرجل والمرأة قامت، والمعنى: الرجل قام والمرأة قامت، فأضمر خبر الرجل، لدلالة خبر الأنثى عليه، ولكن لا يخبر به عنه. ويقال: الرجل والمرأة قام، أفصح عن خبر: الرجل، وأضمر خبر المرأة، والتقدير: الرجل قام، والمرأة قامت، فلا يجوز غير التأنيث مع المرأة.

والتغليب يكون فى الضمائر: الرجل والمرأة قاما؛ لاستحالة الإتيان بتاء التاء عند الإخبار عن الذكور مع الإناث.

وقد صح عن العرب إضمار المبتدأ للدلالة عليه بخبر الآخر فيما اشتركا فيه قال ضابىء البُرْجُمى[1]:

فمن يكُ أمسَى بالمدينة رحْلُهُ فإنى وقيَّاراً بها لَغَرِيبُ

غريب خبر، لأحدهما، فيجوز أن يكون المعنى فإنى غريب بها وقيار، ويجوز: قيار غريب بها وأنا أى وأنا غريب، فأضمر الخبر لدلالة الآخر عليه بلفظه. ومثله قول قيس بن الخطيم[2]:

نحن بما عندنا وأنت بما عِندَكَ راضٍ والرأى مُخْتَلِفُ

حذف خبر نحن، لدلالة خبر الجملة الثانية عليه، والأصل: نحن راضون بما عندنا وأنت راضٍ بما عندك، فاكتفى بخبر الثانى عن الأول.

وإذا اجتمع المذكر والمؤنث كان الفعل للمقدم منهما، فيذكر الفعل إذا كان المقدم المذكر نحو: قام محمد وهند، فإن تقدم المؤنث قيل: قامت هند ومحمد بتأنيث

---

(1) الكتاب، جـ١/٣٨، الخزانة، جـ٤/٣٢٣، قيار: اسم فرسه وقيل جمله.

(2) الكتاب، جـ١/٣٨، وديوان قيس بن الخطيم، ص٣٨ (طبعة بغداد)، والأصمعيات، ص٢٢٦.

الفعل[1].

وقد يخبر بالمذكر عن المؤنث لدخول الأخير فيه، قال تعالى: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾[التحريم:١٢]، الأصل القانتات، فعدل إلى القانتين لأجل الفاصلة: الداخلين، الظالمين، القانتين، فجاء عليها للإيقاع فى خواتيم الآى، وقيل: أراد: وكانت من القوم القانتين، وقيل: أراد أهل بيتها، ويجوز أن يكون التذكير للمدح لدخول الإناث فى عموم حكم الرجال.

وقد وضعت على لفظ المذكر لمعنى خاص لمسابقتهم فى الطاعة وكثرة العبادة والقنوت ، وهم أقدر على ذلك من النساء فعادلتهم فى ذلك، وللإشارة إلى رجحان العقل واكتمال الدين وإفساح مجال السبق للتنافس فى العبادة.

جاء فى الحديث عن أبى موسىﷺ مرفوعاً: " كمل من الرجال كثير، ولم يكتمل من النساء إلا أسية امرأة فرعون ومريم بنت عمران، وإن فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام "[2]. يغلب المذكر فى الإخبار، يقال: فلان وفلانة ابنا فلان نحو: محمود وإيمان ابنا عكاشة، بتغليب المذكر فى الإخبار.

يغلب المذكر فى الوصف نحو: قام محمود وإيمان العاقلان، وجلس زيد وهند الكريمان، ويقولون: الرجلان والمرأة قاموا، وقائمون، غُلِّب المذكر فى الضمير وغلب فى الوصف (قائمون).

ويقال: قام محمد وزينب وهند بنو على، جاءت بنو على على تغليب المذكر، ويقال: غنمك وراعيها مقبلون، بتغليب المذكر، ويجوز غنمك وراعيها مقبلة، ومقبلة خبر الغنم، وخبر الراعى محذوف تقديره: وراعيها مقبل.

ويجوز: غنمك وراعيها مُقْبل، مقبل خبر الراعى، وخبر الغنم محذوف تقديره:

---

(1) المذكر والمؤنث، ص٢٢٨.

(2) رواه الشيخان وأحمد والترمذى وابن ماجة وصحيح الجامع، جـ٢/٨٤٠ رقم ٤٥٧٨.

مقبلة. ويقال: زيد وهند والخيل مقبلون[1].

وجاء الحمل على اللفظ (الواحدة) والمعنى (الجماعة) فى قوله تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾[الحجرات:٩]، اقتتلوا على المعنى الطائفة (الجماعة من الناس).

وقرأ ابن أبى عبلة: (اقتتلا) على لفظ الطائفتين[2]، والطائفة فى اللغة بمعنى الجماعة، وقد يراد بها الواحد فى القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً﴾[التوبة:٦٦] يراد رجل واحد[3].

وذهب العلماء إلى أنه يجوز أن يجرى المعنى فى قوله تعالى: (وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا) يراد به نفسين فأكثر، والدليل: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات:١٠]، فجاء بلفظ التثنية، والمشهور أن الطائفة فى اللغة تعنى الجماعة، ويدخل فيها طرفا الخصام اثنان فأكثر، والله أعلم[4].

واسم الجمع يجوز حمله على لفظه، ويجوز حمله على معناه (الجماعة)، يقال: الطائفة وهند قائمات، الخبر لهما جميعاً، والجمع على معنى الطائفة. ويجوز اعتبار اللفظ: الطائفة وهند قائمتان، الخبر للفظين ولفظ الطائفة هنا يعنى الواحدة.

وإن قيل: الطائفة وهند قائمة، الخبر هنا فيه وجهان:

أولهما – أن يكون خبر للطائفة، أى: الطائفة قائمة، وخبر هند محذوف.

والثانى – أن يقال: هند قائمة وخبر الطائفة محذوف، دل عليه " قائمة "، فاكتفى بأحد الخبرين عن ذكر الآخر[5].

---

(1) المذكر والمؤنث، ابن الأنبارى، ص٢٨١، وشرح الكافية، الرضى، جـ١/٢٩٠.

(2) القرطبى، جـ١٦/٢٤٦.

(3) القرطبى، جـ٨/٢٥٢.

(4) القرطبى، جـ٨/٢٥٢، ٢٥٣.

(5) شرح الكافية، جـ١/٢٩٠.

وغُلِّب المذكر فى قول عبد الرحمن بن الحكم[1]:

دعتنى أخاها بعدما كانَ بيننا من الأمر ما لا يفعل الأخَوان

غلب المذكر " الأخوان "، فعبر عن نفسه وعنها بالأخوين.

وغلب التذكير فى ألفاظ العقود (من العشرين إلى التسعين) فهى بالواو والنون ويستوى فيها المذكر والمؤنث[2]، والواو والنون لجمع الذكور، ولكنها تكتسب التأنيث من المعدود (التمييز)، يقال: جاء عشرون رجلاً، وجاءت عشرون امرأة، فجنس المعدود مؤنث.

التذكير والتأنيث فى الأعداد

أطلق العرب على أرقام الحساب أسماء فصارت أعلاماً لها، وهى: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، إلى العشرة، فإن تجاوزوا العشرة قالوا: أحد عشر واثنا عشر وثلاثة عشر وأربعة عشر إلى التسعة عشر، فإن تجاوزوها قالوا: عشرون، أحد وعشرون أو إحدى وعشرون، اثنان وعشرون أو اثنتان وعشرون، وثلاثة وعشرون إلى تسعة وعشرين فإن تجاوزوها قالوا: ثلاثون، ويفعلون ذلك فى كل عَقْد (عشر سنين) بعد العشرين إلى تسعة وتسعين، فإن زادوا قالوا مائة، ويذكرون معها الأعداد على ما ذكرنا فى الأعداد المفردة والمركبة وما دخل فى ألفاظ العقود، ومثلها الألف وسنبين ذلك فى موضعه.

والأصل فى العدد الإبهام ويبينه المفسر الذى يأتى بعده، ومن ثم لا يعرف نوعه قبل معرفة ما يأتى بعد، فالمتكلم يزيد التاء مضمراً أن يأتى بمعدود مذكر فتكون التاء دليلاً على معدود مذكر يأتى بعدد العدد، ثم يفسر العدد بذكر المعدود نحو قولنا: معى خمسة جنيهات وأربعة دراهم، فذكر جنيهات ودراهم أبان عن العدد

---

(1) شرح شذور الذهب، ص٤٨٢، والمقرب، ١/١٢١، والمذكر والمؤنث، وشرح المفصل، جـ٦/٤١.

(2) شرح المفصل، جـ٦/٤١.

المبهم.

وألفاظ العقود من عشرين إلى تسعين مذكرة فى اللفظ فلا تأنيث فيها، ولكنها مبهمة فلا يعرف المعدود، أو غير مفسرة بمعدود يبيّنها، فإن ذكر المعدود بعدها فهى تبع له فى التذكير والتأنيث، يقال: جاء عشرون طالباً، عشرون مذكرة، ويقال: عشرون طالبة، عشرون مؤنثة.

والواو والنون فى ألفاظ العقود (عشرين إلى تسعين) للمذكر، لكنها تكون للمؤنث إن كان المعدود مؤنثاً، وتستوى فى ذلك مع ما لحقت به التاء.

ومثل ذلك مائة وألف، للمذكر والمؤنث ويكتسبان التذكير أو التأنيث مما أضيف إليهما، يقال: حضر مائة رجل، الفاعل مذكر، ويقال: حضرت مائة امرأة، الفاعل مؤنث، والتاء فى " المائة " للتأنيث بيد أنها تكون للمذكر أيضاً وهى على لفظها؛ لأنها تحتاج إلى مفسر يبيِّن المراد بها.

الأعداد جميعها مبهمة، فلا يعرف المراد بها إلا بذكر ما يبين المراد بها والمفسر يسمى المعدود، ويكون منصوباً أو مجروراً.

والتاء التى تلحق بالعدد تدل على تأنيث العدد ذاته ولا تتعداه إلى المعدود فلا يتأنث بها المعدود، فالعدد الثلاثة لفظه مؤنث وكذلك الأربعة إلى عشرة، والعدد " العشرون " مذكر والثلاثون إلى التسعين، والمائة مؤنثة والألف مذكر، ولكن هذه الأعداد مبهمة لعدم معرفة المعدود، ومن ثم تكتسب الأعداد معنى التذكير أو التأنيث من المعدود، ولا يضير تأنيث لفظها أن تكون للمذكر؛ لأن العدد إحصاء المعدود فيذكر به أو يؤنث به.

قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ﴾ [الحاقة:٧] حذفت التاء من سبع، وهى أصل فيها: سبعة، فحذفت مع المؤنث للتفريق بين المذكر والمؤنث، وقد حذفت مع المؤنث ولم تحذف مع المذكر اكتفاء بتأنيث المعدود، فحفظ تأنيث

العدد بإضافته إلى مؤنث فأغنى عن تأنيثه؛ ولئلا يجمع بين علامتى تأنيث، وتركت مع المذكر لخلوه من تاء التأنيث؛ ولأن الأصل فى لفظ العدد أن يكون مؤنثاً بالتاء[1]؛ ولأن المذكر أخف من المؤنث فتركت التاء فى عدده، فالأصل: سبعة مثل ثلاثة وأربعة وخمسة، قال تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً﴾ [فصلت:١٠] وقال: ﴿فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة:١٩٦]. وقيل: إن الأصل فى العدد التأنيث للمبالغة، مثل نسابة وعلامة للإشعار بقوة المبالغة[2].

والاعتبار فى تأنيث العدد بلفظ مفرد المعدود، فمفرد أيام يوم ومفرد ليالٍ ليلة، ومثل: حجج ومفردها حجة، قال تعالى: ﴿عَلَى أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ﴾[القصص:٢٧]، وهذا عام فى ألفاظ العدد عدا واحد واثنين، فالمؤنث منهما واحدة واثنتان، قيل الهمزة فى أحد بدل من الواو فى واحد، وحذفت الألف للتخفيف، فهو اسم علم على المقدار مثل سائر أسماء العدد، وقيل كذلك الأصل واحد اسم علم، والوصف به يكون على تأويل: رجل واحد أى وعدده واحد.

وقيل الواحد وصف مأخوذ من الوحدة، ويجرى به الوصف، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[النساء:١٩]، ويجرى على المؤنث بزيادة التاء: ﴿إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾[لقمان:٢٨]، وأحد بمعنى واحد نحو: أحد عشر وأحد وعشرون بمعنى: واحد وعشر وواحد عشرون[3].

---

(1) شرح المفصل، جـ٦/٢٦، قال تعالى: ﴿عَلَى أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ﴾ [القصص:٢٧].

(2) شرح المفصل، جـ٦/٢٧.

(3) شرح المفصل، جـ٦/٢٤.

وأحد يراد به العموم والكثرة فى النفى، قال تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[الحاقة:٤٧]، حاجزين نعت لمعنى فى الموصوف " أحد " نحو قولنا: ما جاءنا من أحد، وقولنا: لا أحد فيها، ولا يجوز: فيها أحد، على معنى العموم، والهمزة فى أول أحد مقلوبة عن وحد، واشتهر ذلك فى الكلام، والجمع به: آحاد، فهو اسم للعدد، وفسر ابن يعيش قول الزمخشرى " والهمزة فى أحد وإحدى منقلبة عن واو " أن الأصل فى أحد بمعنى " واحد " وحد، فقلبت الواو همزة، وكذلك الهمزة فى إحدى بدل من الواو من " وحدى "؛ لأنها تأنيث الأحد، والهمزة فى أحد بدل من الواو[1].

وإحدى مؤنث من لفظ أحد ومعناه، والهمزة تبدل من الواو المفتوحة والمكسورة والمضمومة، وهو قليل فى المفتوحة، و " إحدى " مؤنث بالألف المقصورة، وليس بالتاء من ثلاثة إلى عشرة، وسبب ذلك أن أحد استعمل اسم عدد ووصفاً والصفة جرت على الفعل نحو: قائم وقاعد وتتبع الموصوف وتذكر وتؤنث، قال تعالى: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[البقرة:١٦٣]، ويقال فى المؤنث امرأة واحدة، قال تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[الحاقة:١٣] هذا وصف جارٍ على الفعل ويعمل عمله نحو: مررت برجل واحدٍ درهمه، ويجرى فيها التثنية والجمع: واحدهما واحدهم.

وإن كان " أحد " اسماً للعدد فليس بصفة، ولهذا جمعوه على أُحدان، وهذا من جموع الاسم دون الصفة نحو: حاجر وحُجْران، وغالٍ وغُلاّن، وجمعه عليه من الصفات مااستعمل استعمال الأسماء نحو: راعٍ: رُعْيان، صاحب: صُحْبان، ومن ثم لم يؤنث على ما تؤنث عليه الصفات كقولنا: واحد واحدة، فعدل عن ذلك إلى ما يخالف تأنيث الصفات فى " أحد " فاحتيج إلى علامة تميزه عما تؤنث عليه الصفة

---

(1) شرح المفصل، جـ٦/٤٧.

من " واحد " و " واحدة " وإذا كان اسماً فلحقت به الألف المقصورة فقلب عن أحد وزن فَعَل إلى إحدى وزن فعْلى، فاستغنى بتأنيث أحد " إحدى " عن مؤنث واحد " واحدة "[1].

وغلب أحد وإحدى فى الأعداد التى جاوزت العشرة؛ لأنها " إحدى " يستعملا مع غيرها كاسم واحد نحو: أحد عشر وإحدى عشر، وندر استخدام إحدى فى أوائل الأعداد وباب الآحاد للاستغناء عنها بلفظ المعدود نحو: بنت، فتاة، فاللفظ يغنى عن " إحدى " ولا تضاف مثل: ثلاث بنات، أضيفت إلى اسم ظاهر، وأحد لا يعين لواحد نحو: جاءنى أحدهما أو أحدهم، أى شخص غير متعين منهما أو منهم، فإن أضيفت ألزمت العدد نحو: " أحد عشر " عدد معين، و " أحد وعشرون " عدد معين.

وحادى مقلوب واحد والأصل: حادو، فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة، وزن لاعف، وجمعت أحد على آحاد وزن أفعال والأصل: أوحاد، فقلبت الواو همزة وخففت ألفاً فى الجمع آحاد[2].

واثنان من ثنيت فى المؤنث، والهمزة فى اثنين بدل من لامه المحذوفة، فلحقت به التاء للدلالة على التأنيث فى المثنى لخلو اللفظ من علامة التأنيث وليس له مفرد، فنزلت التاء منزل اللام المحذوفة قبل التثنية لأن اللفظ يفتقر إلى ما يدل على اختصاصه بمؤنث؛ لأنه يستغنى عن لفظ المضاف الذى يدل على التأنيث بلفظه.

لقد زيدت التاء فى اثنتين؛ لأنه ليس فيه ما يدل على التأنيث، ولم يضف إليه مؤنث يكسبه التأنيث مثل: ثلاث بنات، فلم يفسر نوعه بالإضافة، وكان القياس أن يقال واحد رجالٍ واثنان رجال، وأحد نساء واثنان نساء، فلم يمكن ذلك،

---

(1) شرح المفصل، جـ٦/٤٩.

(2) شرح المفصل، جـ٦/٢٥.

فقيل: رجل ورجلان فاستغنى بلفظ المعدود عن العدد واحد، وأجريت التثنية فى المثنى، واستغنى عن اثنى رجال ومثله المؤنث: امرأة وامرأتان، وإن جعلوا العدد وصفاً زادوا التاء فى المفرد: امرأة واحدة، وزادوها فى المثنى قبل التثنية: امرأتان اثنتان، لتمييز النوع[1].

ألحقت علامة التأنيث بواحدة واثنتين إذا وقعتا على مؤنث وأسقطت مع المذكر، فالياء (لام الكلمة) محذوفة فى اثنين، ويجوز فى اثنتين " اثنتان " فالتاء فى اثنتين للتأنيث، وهى بمنزلة بنتين، ومن قال ثنتين، كانت التاء فيه للإلحاق كأنه تثنية ثنت ملحق بجَذَع؛ لأنه ليس موضوعاً للتأنيث كثلاثة وأربعة إلى عشرة، وهذا مذهب ابن يعيش[2]، ويحتمل وجهاً آخر: أن التاء فى ثنتين بدل من الياء فى ثنيت ودليل ذلك حذف همزة الوصل التى زيدت عوضاً عن حذفها فى اثنين وهى عوض عن الواو فى " اسم "؛ لتكون الكلمة على ثلاثة أحرف، ولهذا نظير فى أخت وبنت، التاء فيهما بدل من لام الكلمة، وتجرى عليها التثنية بنتان وأختان، والعددان واحد واثنان يوافقان المعدود فى النوع.

وتجرى المخالفة بين المعدود والأعداد من ثلاثة إلى تسعة وهى مركبة مع العشرة؛ لئلا يجتمع تأنيثان من جنس واحد فى تركيب نزل منزلة الكلمة الواحدة، فأغنت التاء فى عشرة عن ذكرها فى العدد المركب معها.

وقد تثبتت الألف فى: إحدى عشر بنتاً والألف للتأنيث، ومثلها: اثنتا عشرة بنتا وثنتا عشرة؛ لأن الألف لم تكن فيه فقد عدل به عن لفظ " أحد ".

وكذلك التاء فى اثنتين وثنتين، التاء ليست كتاء ثلاثة؛ لأن التاء فى الأعداد من ثلاثة إلى عشرة أصل فى تأنيثه، ولكنها فى إحدى واثنتين عارضتين للتفريق بين

---

(1) نفسه.

(2) نفسه.

المذكر والمؤنث، فليس التأنيث فى إحدى بالتأنيث الذى على جهة المذكر نحو: قاعد وقاعدة[1].

وألف التأنيث فى إحدى تعادل الألف فى حُبْلى، ولا تسقط فى السالم والمكسر: حبليات وحبالى، ولكن تاء التأنيث تسقط فى جمع التكسير: قصعة: قصاع، جفنة: جفان.

فلم تسقط الألف مع تاء التأنيث؛ لأنها لا تتعارض معها نحو: حبليات، ولكن التاء تحذف فى نحو: مسلمة: مسلمات؛ لأنهما من جنس واحد، ومن ثم حذفت فى ثلاث عشرة بنتاً.

والتاء فى اثنين ليست كالتاء فى بقرة: بقرات، بل هى تاء بنى عليها الاسم للمؤنث فلا تحذف ليكون مخصوصاً به، وليس له واحد من لفظه تلحق به التاء نحو: بقرة: بقرتان وبقرات، فالتاء فى اثنتين مزيدة للتفريق بين المذكر والمؤنث، والتاء فى ثنتين للإلحاق، كتاء بنت وأخت[2].

ولفظ زوج يقع للمذكر والمؤنث فيما تلازما نحو: الزوجين من البشر والحيوان وغير ذلك، فالمرأة زوج والرجل زوج، ويجوز زيادة التاء زوجة، والأفصح حذف التاء زوج؛ لأنه يعنى ما كان مقابلاً لآخر فهما: زوجان مقترنان؛ فهما اثنان.

وتأنيث العدد يخالف تأنيث الأسماء والأفعال، فتأنيث العدد يعنى إزالة التاء منه؛ لئلا يجمع بين تاء فى العدد والمعدود المؤنث، فالعدد يكتسب التأنيث من المعدود؛ لأن المراد بالعدد مجموع المعدود، قال تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[الأعراف:١٤٢] أى

---

(1) شرح المفصل، جـ٦/٣٨، ٣٩.

(2) شرح المفصل، جـ٦/٣٩.

أتممناها بعشر ليالٍ، أنث العدد بالمضاف إليه فتأنيث العدد يكون بلفظ المعدود سواء أكان مضافاً أو منصوباً، وإن أردنا علم العدد سبعة أو عشرة فهو مؤنث.

فألفاظ العقود مذكر لفظاً، بيد أنها تكتسب التأنيث من معدودها المؤنث: حضرت عشرون طالبة.

والمائة لفظها مؤنث بيد أنها تكتسب التذكير من معدودها المذكر: حضر مائة رجل.

وليست التاء بمانع يمنع أن يكون المعدود مذكراً، فقد لحقت التاء ببعض الألفاظ التى يخبر بها عن الذكور نحو: علاّمة وهمزة ولُمزة، وهى للمذكر، وبعض لفظ المذكر أخبر به عن المؤنث نحو: فعيل فعول وفَعْل، وقد بينا ذلك.

والأعداد تؤنث من الثلاثة إلى العشرة نحو: ثلاثة رجالٍ وعشرة أولاد، ولا تلحق التاء عدد المؤنث من الثلاث إلى العشر نحو: ثلاث نسوة وعشر فتيات، ونحو قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧] لم تلحق التاء عدد المؤنث " سبع ليالٍ " ولحقت عدد المذكر " ثمانية أيام ".

وتخالف الأعداد من ثلاثة إلى تسعة معدودها المضاف إليها، قال تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ﴾[يوسف:٤٣].

والعدد ثمانى مؤنثه ثمانية، وسمع فيها حذف الياء، وجرى الإعراب فى حرف النون، جاء فى الحديث: " صلّى ثمانَ ركعات " بفتح النون.

قال الشاعر:

لها ثنايا أرْبَعُ حِسانُ وأرْبَعُ فثغرُها ثمانُ

حذفت ياء ثمان وجرى الإعراب فى النون ووقعت عليها الضمة، والمشهور فيه إثبات الياء، وبعض العرب يجرون " ثمانى " مجرى قاض، فيقول: ثمان فى الرفع

والجر وترد فى النصب ثمانىَ، لخفة الفتحة فى الياء[1].

وإن كان الواحد من الجمع مذكراً فى المميز، لحقت التاء بالأعداد من ثلاثة إلى عشرة، ويستوى فى ذلك الجمع الذى جمع على لفظ المؤنث السالم نحو: حَمّام: حَمَّامات، يقال: ثلاثة حمامات.

ابن عُرس (اسم حيوان يشبه الفأر): بنات عُرس، ولا يقال: أبناء عُرس، ومثله: ابن آوى (حيوان يشبه الثعلب): بنات آوى، يقال: ثلاثة بنات عُرس، وثلاثة بنات آوى؛ لأن المفرد مذكر وجمع على لفظ المؤنث[2].

وقد سمع فى بعض لفظ المفرد التذكير والتأنيث، وإن كان المفرد فيه التذكير ويجوز فيه إلحاق التاء وحذفها مع جمعه، ومن ذلك: ساق: سوق وسيقان، ولسان: ألسن وألسنة ولسون. يقال: ثلاثة سوق، وثلاث سوق، وثلاثة ألسنة وثلاث ألسنة، فبعض العرب يؤنث اللسان وبعضهم يذكره ومثله " ساق "[3].

وإن حلت الصفة موضع الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة، والصفة تحمل عليه فى التذكير والتأنيث، قال تعالى: ﴿مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام:١٦٠] والمعنى: فله عشر حسنات أمثالها، المثل مذكر وجمعه أمثال مذكر ولكنه نزل منزلة المضاف المؤنث المحذوف (حسنات) فجرى مجراه فى التأنيث ولا يعدل عن ذلك إلى التذكير؛ لأن العدد هنا صار دليلاً على المحذوف المقدر، وقد استغنى عنه لدلالة ما سبق عليه.

ويؤنث اسم العدد " بضع " ويذكر (وبضع: ما بين الثلاثة إلى التسعة)، وهذا اللفظ يجرى فى التذكير والتأنيث مجرى العدد، قال تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ

---

(1) شرح الكافية، جـ٣/٣٦٨، وخزانة الأدب، جـ٧/٣٦٥.

(2) شرح الكافية، جـ٣/٣٦٢.

(3) شرح الكافية، جـ٣/٣٦٢.

بِضْعَ سِنِينَ﴾[يوسف: ٤٢]، ذكر بضع؛ لأن المعدود مؤنث فلم تلحق ببضع التاء، ويقال: بضع نسوة، ويقال: بضعة رجال، وبضعة عشر رجلاً، وبضع عشرة امرأة. إذا لم يعين العدد. ويجوز تجاوز العشرة فيه، ويجوز استعماله فى جميع العقود[1].

و " رهط " اسم جمع[2]، بمعنى الرجال، قال تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[النمل: ٤٨]، وإن كان الجمع لإناث حذفت التاء نحو: ثلاث من المراضع، ومثلها الطوالق، والطوامث.

ويجوز فى عدد اسم الجنس الذى يحتمل النوعين التذكير والتأنيث نحو: البط والخيل والغنم والإبل والعنكبوت والعقرب، فهى تقع على الذكور والإناث[3]. فإن وقع النص على أحد الاحتمالين فهى له، فإن كان المنصوص عليه ذكر لحقت الياء بالعدد، وإن كان أنثى لم تلحق به نحو: عندى ثلاثة ذكور من الخيل، أو عندى من الخيل ذكور ثلاثة، أو عندى من الخيل ثلاثة ذكور. فإن وقع النص (ذكر النوع) وعد المميز وسبقهما العدد، فحينئذ ينظر إلى لفظ المميز لا لفظ النوع المذكور بعده، فإن كان اسم الجنس مؤنثاً حذفت التاء نحو: عندى خمس من الغنم ذكور، ومثله: الخيل والإبل.

وإن كان اسم الجنس مذكراً لحقت التاء بالعدد، وإن كان مما يجوز فيه

---

(1) نفسه.

(2) الرهط: الجماعة من ثلاثة أو سبعة إلى عشرة أو ما دون العشرة، والبضع: من الثلاث إلى التسع، ويذكر ويؤنث مثل العدد: بضع نساء، وبضعة رجال، ويركب مع العشرة: بضعة عشر رجلاً، وبضع عشرة امرأة، ويستخدم مع ألفاظ العقود: بضعة وعشرون رجلاً، وبضع وعشرون امرأة، ولا يستعمل مع المائة والألف. وجاء فى القرآن الكريم: ﴿فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾[يوسف: ٤٢]، والنفر: من ثلاثة إلى عشرة من الرجال. والنيِّف: الزائد على العقد من واحد إلى ثلاثة. والبضع ما زاد عن ذلك إلى التسعة، يقال: عشرة ونيف وألف ونيف، ولا يقال: خمسة عشر ونيف، ولا نيف وعشرة.

(3) شرح الكافية، جـ٣/٣٦٢.

الوجهان نحو: الدجاج والبط، جاز حذف التاء على معنى التأنيث، وجاز زيادتها فى العدد على معنى التذكير نحو: عندى خمس من البط ذكور، البط حُمِلَت على معنى المؤنث، وعندى خمسة من البط ذكور (على معنى المذكر).

وما لا يدخله معنى التذكير والتأنيث ينظر فيه إلى اللفظ نحو: البشارة والعمارة والعمل والاستعمار والنخل والرمان نحو: دخل الدول العربية ثلاثة من الاستعمار: استعمار عسكرى، وسياسى، وثقافى. والنخل يذكر ويؤنث، قال تعالى: ﴿نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾[القمر:٢٠]، ﴿نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[الحاقة:٧].

والألفاظ التى يراد بها معنى عام مثل: أشياء، حاجات، يقال: ثلاثة أشياء، تأنيث العدد على لفظ شىء، فإن أريد بالشىء مؤنث أسقطت التاء، وحاجات لفظة مؤنث: ثلاث حاجات.

ورأى الاستراباذى أن العدد عشرة لحقت به التاء مثل الأعداد من ثلاثة إلى تسعة؛ لأن معدوده جمع، والجمع مؤنث، ولكنه فى الأرقام المركبة التى تجاوزت العشرة يكون معدوده مفرداً لا جمعاً، فيجرى فيه القياس، فيوافق معدوده مذكراً ومؤنثاً: ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة، ذُكِّر مع المذكر، وأنث مع المؤنث[1].

وأرى أن العشرة فى الأعداد من ثلاثة إلى تسعة عشر، تحذف منها مع المميز المذكر؛ لأن التاء لحقت بالعدد الذى ركب معه، ولا يجوز الجمع بين علامتى تأنيث، فحذفت من العشرة، والأصل أن تلحق بها، اكتفاء بالتاء التى تلحق بالأعداد من ثلاثة إلى تسعة، وقد ركبت معها فأشبهت التركيب المزجى، وهذا احتمال آخر لحذف التاء مع المميز المذكر.

ولا تجمع علامتا تأنيث فى لفظ واحد، ومن ثم حذفت تاء المفرد عند جمعه

---

(1) شرح الكافية، جـ٣/٣٦٣.

نحو: تمرة: تمرات، بقرة: بقرات، ولا يجوز تمرتات وبقرتات؛ لئلا تجتمع علامتا تأنيث.

والعدد المركب من ثلاثة إلى تسعة عشر اسم واحد مبنى على فتح الجزئين، فتحذف التاء من الجزء الأول إن لحقت بالجزء الثانى (عشرة)، فلما حذفت من (عشر) مع المعدود المذكر لم تحذف من الجزء الأول فبقيت على الأصل ولم يجتمع تأنيث على تأنيث[1].

فإن تجاوزت ذلك إلى ألفاظ العقود فالحكم فيه كالحكم فى الأعداد المركبة (من أحد عشر إلى تسعة عشر).

العددان الواحد والاثنان يكونان على نوع المعدود نحو: واحد وعشرون عاماً، واثنان وعشرون عاماً، فإن كان المعدود مؤنثاً تأنثا، يقال: اثنتان وعشرون بنتاً، وأعداد ألفاظ العقود معربة، وكذلك ما دخل فيها من العدد الواحد إلى التسعة.

تذكير ألفاظ العقود وتأنيثها: وهى الألفاظ التى تعقد لكل عشرة أعداد، وأولها عشرون حتى تسعين، وعِشرون (بكسر العين) ليست جمع عشرة، فالعشرون محصول عشرتين عشرة وعشرة فهما عشرتان، وعشرون مصوغ صيغة الجمع فأشبه الجمع وألحق به، ولكنه ليس بجمع عشرة، للعدول عن فتح العين إلى كسرها، ولا تحتمل جمع العشرة: عشرات فهى عشرة وعشرة، والجمع ممكن فيما فوقها: ثلاثون إذ هو ثلاثة عشرات.

وعشرون لفظ أشبه الجمع، وقيل الواو والنون فيه جبر لما حذف منه وأخواته، فالأصل: ثلاث عشرات وتسع عشرات والمضاف إليه مع العدد بمنزلة كلمة واحدة أو ككلمة واحدة نحو: عِزَة (جماعة، فرقة).

---

(1) ارجع إلى: المقتضب، جـ٢/١٦٢، ١٦٣، والمذكر والمؤنث، ص٢٣٩، ٢٤٠، لا يجوز الجمع بين تأنيثين نحو: بقرتات أو حمراءة، أو صفراءة.

والتاء فى عِزة وثُبة (جماعة) وكرة ولغة عوض عن المحذوف فى موضع اللام، وقد جرى القول أن يقال: عزون، ثبون، كرون، مئون، فقيست عليها عشرون وثلاثون تشبيهاً بما حذفت لامه، بعد أن قطعت هذه الأعداد عن الإضافة، فالواو والنون فيها – على هذا الرأى – ليست للتذكير والجمع، ومن ثم وقع للمذكر والمؤنث: عشرون رجلاً، وعشرون امرأة[1]، ومن ثم عدت ألفاظ العقود من ملحقات جمع المذكر السالم مثل: عزين وكرين وثُبين.

وبعض العلماء ذهب إلى أن ألفاظ العقود سواء فى المذكر والمؤنث؛ لأنها لا تتغير عن لفظها ولا يقع فيها حذف مثل ثلاث وثلاثة، وقد جاز فى الأعداد من ثلاثة إلى تسعة أن نقول: ثلاثة رجال، ورجال ثلاثة وثلاث؛ لأن المميز جمع فصح أن يحتمل معنى الوصف، ولكن مميز ألفاظ العقود مفرد، ولا يجوز أن يقع العدد وصفاً له نقول: عشرون رجلاً، ولا يجوز رجل عشرون؛ لأن المميز مفرد والعدد يدل على الجمع، والصواب: رجال عشرون.

مائة: عدد بعد التسعة والتسعين، وأصله: مِئْية كسِدْرة، والنسب إليه مئوى قلبت ياؤه واواً لمجيء ياء النسب بعدها، فحذفت اللام، وزيدت التاء لتكون بدلاً من المحذوف مثل تاء لغة وكرة، ولزمتها التاء ولامها ياء، حكى الأخفش عن بعض العرب: " رأيت مِئياً " بمعنى مائة[2]، والألف فيها زائدة بعد الميم لزيادة بنية الكلمة، وتسقط عند الجمع: مئون، والنسب: مئوى، وتبقى فى التثنية: مِئتان، فالتاء فيها لغير التأنيث ومن ثم لا تتغير باختلاف نوع المعدود.

والمائة تجمع، وجاء فيها: مِئون، ومُؤون (بضم الميم) ومئات ومُؤات، ومِئين. ويقال: ثلاث مئين أو ثلاث مئات، وتحذف التاء من العدد؛ لأن لفظ المائة مؤنث:

---

(1) شرح الكافية، جـ٣/٣٦٥.

(2) شرح الكافية، جـ٣/٣٦٧.

ثلاث مئات فى الجمع أرجح. والمشهور: ثلاث مائة: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف:٢٥]، وسنين بدل من مائة وحذفت التاء من العدد ثلاث[1].

والمائة تدل بلفظها على الواحد مذكراً ومؤنثاً، يقال: حضر مائة طالب وحضرت مائة طالبة أى مائة واحدة، ويقال: حضر مائتا طالب وحضرت مائتا طالبة، ومثلها: مائة ألف ومائتا ألف.

والأعداد من الثلاثة إلى التسعة تضاف إليها المائة، ويعرب الجزء الأول ويجر لفظ المائة يقال: حضر ثلاثمائة وأربعمائة وخمسمائة، وتحذف التاء من عدد الثلاثة إلى التسعة؛ لأنها ثابتة فى المائة وهما بمنزلة اسم واحد، فأغنت التاء فى المائة عن التاء فى العدد من ثلاثة إلى تسعة.

إضافة العدد إلى المعدود وأثره فى التذكير والتأنيث

أصل ألفاظ العدد أن تضاف إلى معدوداتها، وهذا عام فيها غير الأعداد بين أحد عشر إلى تسعة وتسعين[2].

يقال: ثلاثة رجال، رجال مضاف إلى ثلاثة، فإن تأخر العدد عن المعدود نزل منه بمنزلة الصفة، يقال: رجال ثلاثة بمعنى: رجال معدودة بهذا العدد، فغلب على العدد معنى الوصف الذى هو معنى الأسماء المشتقة، فيجوز فى العدد الذى تأخر عن المعدود أن يتبع المعدود، فيقال: رجال ثلاث؛ لأنه بمنزلة الصفة، ويجوز المخالفة على الأصل بين العدد والتمييز، يقال: ثلاثة رجال، والأخير كثير الاستعمال.

وجاء فى القرآن الكريم: ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾[الفجر:٢] وعشر مضاف إلى ليالٍ، يريد: وليالى أيام عشر، فنزلت عشر منزلة أيام، فجرت على الإضافة وليست بصفة[3].

---

(1) شرح المفصل، جـ٦/٣١.

(2) شرح كافية ابن الحاجب، جـ٣/٣٥٨.

(3) القرطبى، جـ٢٠/٣١، وشرح كافية ابن الحاجب، جـ٣/٣٥٨.

وجاء فى الحديث: " الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة "[1]، فالعدد هنا فى معنى الوصف، فإن لم تقع وصفاً أُتى بما كان موصوفاً بعدها، إما مضافاً إليه نحو: ثلاثة رجال، ومائة رجل، وإما بـ " من " ثلاثة من الرجال، وإما منصوباً نحو: عشرون درهماً، فالإضافة والجار والمجرور والمنصوب جاز إجراؤها مجرى الصفات المشتقة فى الفرق بين المذكر والمؤنث، فلحقت بها التاء كالصفات المشتقة نحو: ضارب وضاربة[2].

والأصل فى الأعداد أن تبقى على تأنيثها، ومن ثم لحقت بها التاء من الثلاثة إلى العشرة؛ لكونها صفة الجمع، والجمع مؤنث بخلاف لفظ " الواحد " و " الاثنين " فإنهما لا يقعان صفة لجمع، فقيل رجال ثلاثة كرجال ضاربة، فإن جيء بما كان موصوفاً لها مضافاً إليه نحو: ثلاثة رجال، صارت الأعداد للمضاف إليه فى التأنيث، فالتأنيث فى العدد يكون للجمع والجمع مؤنث، ولفظ المؤنث هو لفظ الموصوف.

ولا يؤنث العدد إن كان المميز مفرداً؛ لأنه لم يبق عين الموصوف المؤنث نحو: عشرين درهماً، أصلها: دراهم عشرون، وأصل مائة رجل: رجال مائة، وألف درهم: دراهم ألف، فالعشرون مذكر بالواو والنون، والتاء تلزم آخر المائة، ولا تفارقها فهى من لفظها والألف خلافها لا تلحقها التاء أبداً، فجرت على لفظها دون تغيير خلافاً للأعداد من ثلاثة إلى عشرة.

ولا يلزم ذكر المضاف إلى العدد الأول؛ لأن تمييز الأخير يجزئ عنه نحو: مائة وثلاثة وثلاثون رجلاً، والأصل: مائة رجل وثلاثة رجال، وثلاثون رجلاً، ومن ثم بقيت التاء فى قولنا: ثلاثة عشر رجلاً، فتمييز العشرة محذوف، والأصل: ثلاثة رجالٍ وعشرة رجال، فحذفت رجال وركبت عشرة معها فحذفت التاء من

---

(1) أخرجه ابن ماجة: ٣٩٩٠، وأبو نعيم فى الحلية، جـ٩/٢٣١.

(2) شرح الكافية، جـ٣/٣٥٩.

العشرة؛ لئلا يجمع بين علامتى تأنيث فى تركيب، ومثله: ثلاثة وثلاثون رجلاً. وألفاظ العقود لا تتغير عن لفظها، وليس منها مؤنث من لفظها[1].

والعددان أحد عشر واثنتا عشر، يوافقان نوع المعدود، قال تعالى: ﴿اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾[البقرة:٦٠]، أنث عدد الاثنتين؛ لأن المعدود (عين) مؤنث. قال تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[يوسف:٤]، ذكّر عدد " أحد "؛ لأن المعدود " كوكباً " مذكر، وعدد العشرة على نوع المعدود فى العدد المركب.

ويغلب المذكر إن عطف على المؤنث نحو قولنا: عندى ثلاثة رجلان وامرأة (بالرفع على البدل)، وكذلك إن قلت: عندى أحد عشر رجلاً وامرأة (بالنصب تمييزاً)، واثنا عشر عبداً وأمة، وثلاثة عشر أمة وعبداً، وستة عشر ابناً وبنتاً، وسبعة عشر بنتاً وولداً، يغلب المذكر فى ذلك تقديمه وتأخيره.

والعدد أحد واثنان يوافق المعدود، ومن ثم ذكرا على تغليب المذكر، وذكر العدد عشر على تغليب المذكر فيما سبق، والأعداد من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر تؤنث مع تغليب المذكر مثل القاعدة فى الأعداد من ثلاثة إلى تسعة[2].

واختلف العلماء فى سبب مخالفة العدد المعدود فى المذكر والمؤنث، فبعضهم ذهب إلى أن بعض جموع المذكر تلحق بها التاء نحو: صبى: صبية، رغيف: أرغفة، حجر: حجارة، ولم تلحق التاء بعض جموع المؤنث نحو: رُكْبة: رُكَب، بيعة: بِيَع، قِرْدَة: قِرَد، فخالف جمع المؤنث مفرده فى عدم إثبات التاء، ولحقت التاء جمع المذكر، فزيدت التاء فى جمع المذكر؛ لأن العدد مبنى على الجمع، ولم تلحق عدد جمع الإناث لعدم ثبوتها فى جمع الإناث[3].

---

(1) ارجع إلى: شرح الكافية، جـ٣/ ٣٦٠.

(2) ارجع إلى: المذكر والمؤنث، ص٢٢٩.

(3) المذكر والمؤنث، ابن الأنبارى، ص٢١٧، وهذا تفسير الفراء لتأنيث عدد المذكر وتذكير عدد الإناث.

وآخر رأى أن المؤنث أثقل من المذكر، وأكثر المؤنث لحقت به التاء، واشتهر فى التأنيث، فلم يضره حذف التاء فى الجمع، فحذفت فى الجمع تخفيفاً؛ لأنها فى المفرد نحو: بقرة، ثمرة، ليلة، فثقل المفرد وكرهوا أن ينتقل منه إلى الجمع، فلم تلحق بالجمع، وقد لحقت بالمذكر لعدم إثباتها فيه مفرداً نحو: يوم، كوكب، فهو خفيف فى المفرد، فزيدت فى جمعه ليعتدل خفيف مع ثقيل، وكرهوا الجمع بين ثقيلين فى المؤنث، فحذفوها فى الجمع ليعتدل الثقيل مع الخفيف[1].

وآخر يرى أن التاء دخلت على الجمع فى ثلاثة أثواب وأربعة رجال كدخولها فى عَلاّمة ونسابة ورجل ربعة وغلام يفعة.

ودخلت على المفرد المؤنث: ضاربة وقائمة فأسقطت من الجمع المؤنث؛ لأن مفرده مؤنث بالبنية كتأنيث عقرب وشمس وقِدْر. فمعنى التأنيث قائم فيه فهو بمنزلة ما العلامة موجودة فى لفظه[2].

وقيل: إن التاء زيدت بالمؤنث؛ ليكون بائناً من المذكر بعلامة تميزه عنه أو يعين له لفظ مخصوص به لا يشركه المذكر فيه نحو: امرأة، أتان (زوج الحمار)، وبعض المذكر لحقت به التاء للمبالغة نحو: نسابة وعلامة وفلان ربعة (معتدل).

والعرب تعدل عن الأصل إلى غيره فيما ليس فيه لبس فى اللفظ للمبالغة نحو: علامة ونسابة أو للمخالفة فى النوع أو للخروج عن رتابة الكلام، وقد حذفت التاء من عدد المؤنث مثلما حذفت عند جمع المفرد فى قولنا: بقرة: بقرات، حسنة: حسنات؛ لئلا يجمعوا بين علامتى تأنيث، وقد كان أصل العدد التأنيث كقولنا: العدد تسعة حاصل جمع العدد أربعة وخمسة أو حاصل ضرب العدد ثلاثة وثلاثة، وجمعه: خمسات، وسبعات مثل بقرات وتمرات، وقد ثبتت فى المثنى بقرتان وتمرتان؛

---

(1) المذكر والمؤنث، ص٢١٨، وصاحب هذا الرأى أبو حاتم السجستانى.

(2) الكتاب، جـ٢/١٧١، والمقتضب، جـ٢/١٥٧.

لأن الألف والنون للمثنى لا التأنيث. والتاء فى علاّمة ليست للتأنيث لقولنا: جاء خمس نساء علاّمات ونسابات، ولا يجمع فى العربية بين علامتى تأنيث.

وقد حذفت عند الإضافة إلى مؤنث لأنها بمنزلة اسم واحد، والعدد يكتسب التأنيث من المضاف إليه نحو: ثلاث نسوة، وإن كان المضاف إليه من أسماء العدد لم تلحق التاء بالعدد نحو: ثلثمائة، أربعمائة، فلا تلحق بالعدد التاء من الثلاث إلى العشر؛ لأن المائة مؤنثة، وهما بمنزلة اسم واحد، وقد اكتسب التأنيث من المضاف.

والعدد من ثلاثة إلى عشرة مؤنث، ودليل ذلك أننا نسمى المذكر " ثلاثاً " و " أربعاً " ونصرفه ولا تلحق به التاء فى تسمية المذكر به وإذا صغرناه قلنا: ثليِّثات وأريْبعات، رُد إلى الأصل المؤنث، وتصغير خَمْس وسَبْع: خُميسات وسُبيعات، وبعضهم قال: سُبيع وخميس على لفظ المذكر لئلا يلتبس بسُبيعة وخُميسة[1].

ولم تحذف فى العدد الذى معدوده مذكر لأنها جمعت على الأصل وبلا زيادة: أربعة أولاد وخمسة رجال، ويجوز اعتبار التأنيث فيه بلفظ خمسة فنقول: حضرت خمسة رجال، ويجوز اعتبار المعدود فيه حضر خمسة رجال، فالمضاف يكتسب المعنى من المضاف إليه، قال تعالى: ﴿مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، لحق ضمير المؤنث بأمثال، فأنثها، والتقدير فله عشر حسنات أمثالها.

وقيل أمثال صفة جمع مثل، نحو قولنا: فطيرة أرباع أى: مقسمة على أربعة أجزاء، وجاء الناس أخماساً أى خمسة فخمسة.

وإن كان اسم العدد مذكراً لم تحذف التاء نحو: ثلاثة آلاف، قال تعالى: ﴿بِثَلاَثَةِ آلاَفٍ مِّنَ الْمَلآئِكَةِ﴾[آل عمران:١٢٤]، الثلاثة مؤنث والألف مذكر، ويلزم العدد من ثلاثة إلى تسعة التأنيث فى الإضافة، والتأنيث الأصل ويجرى هذا فى العدد المركب ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، فهما بمنزلة اسم واحد بيد

---

(1) المذكر والمؤنث، ص٢٢٣.

أن العشرة فى الإضافة تتبع المعدود فى النوع: ثلاثة عشر رجلاً.

والعدد المركب بمنزلة الاسم المبنى، قال تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر:٣٠]، أى ملك.

ويخالف ذلك العددان أحد واثنان فمؤنث أحد: إحدى، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاَّ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ﴾[التوبة:٥٢]، وقال تعالى: ﴿فَجَاءتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي﴾[القصص:٢٥] وأصل أحد وَاحَد وزن فاعل، وأحد تبقى فى التركيب، واثنتان وثنتان مؤنث اثنين فخالف المذكر فى العدد المركب، قال تعالى: ﴿اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[الأعراف:١٦٠]، اثنتان معرب وعشرة مبنى على الفتح، وقد أنث " اثنتا عشرة " والعشرة مؤنثة، وقد جاز ذلك فيه وحده؛ لأن كل لفظ منهما قائم بنفسه سوى الآخر، وحذف التاء من اثنتين يجعلها كاثنين المذكر فبقيت التاء للتفريق بين المذكر والمؤنث فى المثنى[1].

وإحدى مؤنثة بالألف، وليس بالتأنيث الذى على جهة التذكير نحو: قائم: قائمة، وجميل: جميلة، ومن ثم أنث العدد المركب على وجه يخالف العشرة: إحدى عشر، خالف العشرة؛ لأن كل لفظ منهما قائم بنفسه وبائن فى التأنيث فوقعا فى الإضافة فوصلا ولكل واحد منهما لفظ من التأنيث سوى الآخر.

واثنان واثنتان من لفظ واحد غير أن الأخير مؤنث الأول، والأول للمذكر والثانى يفرد للمؤنث بتاء ثابتة فيه لا تحذف البتة، وإن كانت شبيهة بتاء بقرة بيد أن التثنية أبقت عليها؛ لتكون دليلاً على معنى المؤنث ولئلا يشبه المؤنث المذكر فى التثنية[2].

وعَشَرة وعَشْرة بفتح الشين وإسكانها، وسمع فيها الكسر (عَشِر) وكلها

---

(1) المقتضب، جـ٢/١٦٣، والمفصل، جـ٦/٢٦.

(2) المقتضب، جـ٢/١٦٣، المفصل، ابن يعيش، والأشباه والنظائر، جـ١/٣٢٢.

صحت عن العرب والمشهور الفتح، وصحت القراءة بالفتح والإسكان، قال تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[المدثر:٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾[الفجر:٢] بإسكان الشين[1].

والاسم مؤنث " عشرة "، ويخالف المعدود إن كان مفرداً غير مركب: عشرة أولاد وعشر بنات. ويجوز إن تقدم المعدود أن يخالف العدد " عشرة "، وأن يتبعه على الوصف الأول نحو: (وليالٍ عشر)، والثانى نحو: جاء رجال عشر ورجال عشرة، والتذكير أفصح لمجيئه على القياس وموافقة النص القرآنى (وليالٍ عشر)، وتمييز الأعداد من الثلاثة إلى العشرة مجرور، والجمع لفظى أو معنوى، الجمع المعنوى كاسم الجنس: التمر والعسل، واسم الجمع: رهط وقوم وشعب ونفر.

والجمع اللفظى يكون جموعاً سالمة أو تكسيراً، ومنه: العاملون، والهندات، وأرغفة وعيال، والجمع المعنوى تدخل عليه " من " نحو: ثلاثة من الخيل وخمس من التمر، ويجوز أن يضاف إلى العدد نحو: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[النمل: ٤٨]، وكذلك الجمع اللفظى، قال الحطيئة[2]:

ثلاثة أنفس وثلاث ذَوْد لقد جار الزمان على عيالى

وإذا جاءت صفة بعد المميِّز جاز فى الوصف اعتبار اللفظ والمعنى: ثلاثون رجلاً ظريفاً وظرفاء ومائة رجل طويل وطِوال.

قال عنترة[3]:

فيها اثنتان وأربعونَ حَلُوبَة سوداً كخافيةِ الغرابِ الأَسْحَمِ

سود صفة للعدد.

---

(1) ارجع إلى: معانى القرآن، جـ٢/٣٤، وشواذ القرآن، ابن خالويه، ص٦٠٥.

(2) الديوان، ص٢٧٠.

(3) الديوان، ص١٩٣، وخزانة الأدب، جـ٧/٣٩٠، وشرح الكافية، جـ٣/٣٧٥، وحلوبة: محلوبة، والخافية: ريشات، الأسحم: الأسود.

والأصل فى العدد المركب أن يقال: واحد وعشر واثنان وعشر وثلاثة وعشر، فطال ذلك عليهم، فحذفوا الواو فصار الأسماء اسماً واحداً مركباً أشبه بحضرموت وبعلبك وبور سعيد وسر من رأى، وبنوا الجزءين على الفتح؛ لأنها أخف الحركات[1]. وقد تقاربا فى الكلام حتى صار كلفظ واحد فدخل البناء بعد أن كانا معربين.

والعوام يقولون: حِداشر، وهى تحريف أحد عشر، أسقطوا الهمزة من أحد، وأسقطوا العين.

وقد كان أبو جعفر المدنى يسكن العين، أحدَ عْشَر كوكباً، وهو على ذلك يعد الاسمين اسماً واحداً، فلا يجوز تسكين أول الكلمة المفردة فى العربية، وأظنها المرحلة الأولى التى انطلق منها العوام فى قولهم " حداشر ": إحدى عشر فى المذكر والمؤنث، جعلوهما اسماً واحداً[2].

والعدد المركب من أحد عشر حتى تسعة عشر يبنى على فتح الجزءين إلا اثنى عشر، والمشهور فى " اثنين " الإعراب وبناء " عشر " على الفتح، وسمعت فيها وجوه أخرى والمشهور إعراب الصدر وبناء العجز: جاء اثنا عشر رجلاً واثنتا عشرة امرأة، ورأيت اثنى عشر رجلاً واثنتى عشرة امرأة، ومررت باثنى عشر واثنتى عشرة[3].

---

(1) المذكر والمؤنث، ص٢٢٦.

(2) الإتحاف، ص٢٦٢، المذكر والمؤنث، ابن الأنبارى، ص٢٢٦.

(3) يجوز فى " اثنا عشر " ثلاثة وجوه: الأول: أن لا يغير عن حاله مثل: خمسة عشر، والثانى: أن يعرب صدره، فيقال: جاء اثنا عشر رجلاً، ومررت باثنى عشر رجلاً، ورأيت اثنى عشر رجلاً، والأصل: اثنان وحذفت النون للإضافة وعشر بمنزلتها. المقتضب، جـ٢/١٦٢، وتبنى عشر على الفتح فى الوجهين. الثالث: أن تعرب الاثنين وعشر، وقد أعربت عشر فى التركيب الإضافى فى بعض كلام العرب وبعض القراءات الشاذة، ومنها القراءة المنسوبة لأنس بن مالك ﷺ (عليها تسعة عشرٍ) بإضافة عشر وجرها، والراجح أن تبنى عشر، ويجوز فى الاثنين البناء والإعراب.

والعدد المفرد (غير المركب) إذا أضيف إلى ذكور وإناث يكون للأسبق منهما (وهو مذهب الكسائى) نحو: عندى ستة رجالٍ ونسوة، وسبعة رجال ونسوة، وكذلك الثمانية والتسعة والعشرة.

ويقال: عندى سبع نسوة ورجال، وثمانى نسوة ورجال، تسقط التاء؛ لأن المقدم مؤنث، وهذا مقيس بقولنا: قام زيد وهند، وقامت هند وزيد فيكون الفعل للأسبق فيذكر للمذكر المتقدم، ويؤنث للمؤنث المتقدم،

وكذلك العدد يخالف المعدود المتقدم، ولا يغلب فيه المذكر، وهذا أرجح ما قيل فى الأعداد المفردة.

وتقول فى غير الناس: له ثلاث من البط (تريد الإناث)، وتقول: ثلاثة إبل (تريد الذكور)، ولك أن تزيد ما يبين ذلك لدفع اللبس: ثلاثة ذكور من الإبل، وثلاث إناث من البط، أو ثلاثة إبل من الذكور، وثلاث بط من الإناث، أو ثلاث من الغنم إناث[1].

ويجوز زيادة التاء فى العدد إن أضيف إليه اسم جنس نحو: إبل أو غنم أو بط، تقول: عندى ثلاث من الغنم ذكور وثلاث من البقر ذكور. سقط التاء من العدد؛ لأن اسم الجنس غنم وبقر وشاء مؤنث، فأجرى العدد على التأنيث، ثم أردفته بنوعه (ذكور)[2].

وهذا لا يكون فى نحو قولنا: ثلاثة ذكور من الإبل؛ لأن العدد يكون للمضاف إليه، ولا يحمل على تفسير " من الإبل ". والأرجح أن يعتبر النوع فى تذكير العدد أو تأنيثه. ويغلب المذكر فى العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر يقال: عندى أحد عشر رجلاً وامرأة، واثنا عشر عبداً وأمة، وثلاثة عشر امرأة ورجلاً،

---

(1) الكتاب، جـ٢/١٧٣، يجوز تذكير العدد وتأنيثه إذا أضيف إلى اسم جنس نحو: إبل وغنم وشاة، فالتأنيث يكون للفظ الجنس إبل وغنم وبقر، والتذكير لذكر النوع فى قولنا: عندى ثلاث بطات ذكور وثلاثة بطات ذكور.

(2) المقتضب، جـ٢/١٨٦.

وأربعة عشر رجلاً وامرأة[1].

ويغلب المذكر فى تمييز العدد؛ لأن الذكور من الناس بغير سمة الأنثى، ولا يدخل فى مسماها يقال: رجل وامرأة، ولا يدخلان تحت اسم جامع مؤنث بالتاء، مثل لفظ الشاة تطلق على المذكر والمؤنث، فجاز التذكير والتأنيث، والذكر من الناس مخصوص بمسمى يخالف لفظ الأنثى.

وإذا كان المعدود من غير الناس، كان العدد للمذكر سواء تقدم أو تأخر، يقال: عندى خمسة عشر بين جمل وناقة، وستة عشر بين ناقة وجمل. زيدت التاء فى الأعداد من ثلاثة إلى عشرة لتخالف المعدود المذكر، وقد غلب المذكر فيه، مثلما غلب فى الناس نحو: عندى خمسة عشر بين أمة وعبد.

ويجوز فى غير الناس أن يقال: عندى خمسة عشرة ناقة وجملاً، وهذا لا يجوز فى الناس؛ لأن الذكر من الحيوان يدخل فيما يقع على ذكرها وأنثاها على السواء، فاسم الجنس " غنم " يقع على الخروف والشاة، فيجوز دخول المذكر فى المؤنث فيحمل عليه، وشاة تقع على الذكر والأنثى من الغنم فجاز التأنيث والتذكير لهذه التاء، نقول: عندى خمسَ عشرة من الإبل، أى: من الجمال والنوق، ونحو: عندى ست عشرة من الغنم، أى من الخراف والشاء، ويقال: عندى ست من البقر وسبع من الغنم.

والعرب تغلب الليل على اليوم والنهار؛ لأن الليل مبتدأ اليوم، والليل يسبق اليوم (النهار)، ويحمل اليوم على معنى الليل ويغلب عليه، قال تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] والمراد اليوم والليل معاً، فغلب الليل لدخول النهار فيه، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ

---

(1) المذكر والمؤنث، ص٢٢٩.

وَعَشْرًا﴾[البقرة:٢٣٤]، والليل يتممه النهار، وجاء فى الحديث: " ما من أيام أحب إلى الله العمل فيها من عشر أوائل ذى الحجة "، والمراد اليوم والليل، والعرب يقولون: صمنا عشراً من رمضان[1].

والأيام والليالى بمنزلة البقر والغنم والشاء فى العدد، تقول: أقام فلان عندى خمسة عشر يوماً وليلة وخمسَ عشرة ليلة ويوماً، فالعدد فيها للأسبق. فإن زدت "بين" أنثت العدد (زدت فيه التاء) نحو: أقام عندى خمس عشرة بين يوم وليلة، وأقمت فى المدينة خمساً بين يوم وليلة، وسار خمس عشرة من بين يوم وليلة؛ لأن العرب تبنى المعنى فى ذلك على الليالى، ولهذا قالوا: لخمس بقين أو خلون من شهر كذا، والأيام تدخل فى الليالى، ويقول: يقطعون السفر فى ثلاث ليالٍ، يكتفون بذكر الليالى عن الأيام، وقيل غلبوا الليالى على الأيام؛ لأن الليل ابتداء اليوم، ولكل يوم ليلة تسبقه، فيقال: يوم السبت ويوم الأحد.

فاليوم جزء من الليل من ضحوة وبكرة من اليوم نحو: أتاه ضحوة أو بكرة، أى ضحوة النهار وبكرة النهار، وذكر اليوم فى قولهم: " بين يوم وليلة " للتوكيد؛ لأن الأيام داخلة مع الليالى.

قال النابغة[2]:

فطافت ثلاثاً بين يوم وليلة يكون النكير أن تضيف وتجأرا

الوصف بالعدد

يوصف باسم الفاعل المشتق من أسماء العدد، وهذا عام فى العدد من الثانى إلى العاشر غير الأول فليس من ذلك، فالأول مختلف فيه قيل أصله: وول وقيل أول وأوّل قيل مثل: كوكب وددن، والمرجح أنه وزن أفعل الفاء والعين واو أوول،

---

(1) المذكر والمؤنث، ص٢٣١، والحديث رواه البخارى ومسلم.

(2) الكتاب، جـ٢/١٧٤، والمخصص، جـ١٧/١١٥، وخزانة الأدب، جـ٣/٣٢١، وديوان النابغة، ص٦٤.